

## أهم الرسائل

عدد مايو ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

### الفصل الأول: تحديد المسار عبر الغيوم

#### الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ضعف آفاق النمو أمام تزايد عدم اليقين العالمي

- تزايد التوترات التجارية وعدم اليقين العالمي الاستثنائي بشأن السياسات يضيفان إلى تأثير الصراعات، وتمديد فترة تخفيضات إنتاج النفط من شأنه أن يُضعف آفاق النمو في المنطقة.
- في عام ٢٠٢٤، تباطأ متوسط النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلغ ١,٨٪ (مقابل ٢,١٪ في ٢٠٢٣)، إذ واجه قيودا بسبب الصراعات الدائرة وتمديد فترة التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط.
- لا تزال هناك توقعات بارتفاع النمو في ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦، وإن كان بوتيرة أبطأ كثيرا مما كان متوقعا في أكتوبر.
- من المتوقع أن يسفر ارتفاع التعريفات الجمركية عن آثار مباشرة صغيرة وحسب على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نظرا للإعفاءات على السلع الهيدروكربونية والنسبة الصغيرة من السلع غير الهيدروكربونية الموجهة إلى الولايات المتحدة. ومع هذا، قد يكون التأثير غير المباشر أكبر، نظرا لأن انخفاض الطلب العالمي سيحد من التدفقات الداخلة من تحويلات العاملين في الخارج والسياحة، وتشديد الأوضاع المالية سيزيد الضغوط التمويلية على البلدان ذات الديون المرتفعة، وعدم اليقين بشأن التجارة سيفضي إلى انخفاض الثقة والاستثمار على المستوى المحلي، وأسعار النفط المنخفضة ستضعف النشاط في البلدان المصدرة للنفط، وإن كانت ستساعد البلدان المستوردة للنفط.
- خفضنا توقعاتنا بشأن النمو للعامين — من ٤٪ إلى ٢,٦٪ لعام ٢٠٢٥ ومن ٤,٢٪ إلى ٣,٤٪ لعام ٢٠٢٦ — لتعكس تداعيات التوترات التجارية العالمية وارتفاع عدم اليقين العالمي، وتعافي إنتاج النفط على نحو أكثر تدرجا، والآثار المتبقية من الصراعات في المنطقة، والتقدم الأبطأ من المتوقع للإصلاحات الهيكلية في بعض البلدان.
- تشير التوقعات إلى أن التضخم سيواصل الانخفاض، ولن يظل مرتفعا إلا في بضع حالات.

#### البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- ظل النمو في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستقرا عند ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٤، لكن مع فروق كبيرة بين اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات خارج مجلس التعاون. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، ساعدت قوة النشاط غير النفطي المرتبط بجهود التنوع على موازنة التأثير السلبي للفترة المطولة من تخفيضات الإنتاج التي أقرها تحالف أوبك بلس، في حين لم تتمتع البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي بهامش فعال مماثل.
- يُتوقع بلوغ النمو ٢,٣٪ في ٢٠٢٥ و ٣,١٪ في ٢٠٢٦، ولكن مرة أخرى مع وجود فرق كبير بين البلدان المصدرة للنفط الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والبلدان خارجه. ففي مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يؤدي استمرار توسع القطاعات غير النفطية بقوة إلى دفع النمو. وفي المقابل، تواجه البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي انخفاض النمو بسبب العقوبات، وانخفاض أسعار النفط، ونقص الطاقة الإنتاجية، وتراجع سياسة المالية العامة التوسعية.
- من المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تقليل هوامش الأمان المالية والخارجية (مع تحول المركز الخارجي للبلدان خارج مجلس التعاون الخليجي إلى جانب العجز).

## البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- تباطأ النمو في البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٤ (١,١٪ في ٢٠٢٤، مقابل ٢,١٪ في ٢٠٢٣)، بسبب التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للصراع.
- تأثير حاد للصراع في ٢٠٢٤: فقدت الاقتصادات المتأثرة بالصراعات بصورة مباشرة (لبنان والسودان والصفة الغربية وغزة واليمن) حوالي ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي التراكمي. وترجع التوقعات بارتفاع النمو في ٢٠٢٥ بصفة أساسية إلى تراجع التأثير السلبي للصراعات.
- شهدت مصر والأردن آثار تداعيات الصراع في غزة وإسرائيل عام ٢٠٢٤ في صورة اضطراب أنشطة التجارة والسياحة. ويُتوقع تعافي النمو بصورة محدودة في عام ٢٠٢٥، وإن كانت التحديات ستظل مستمرة مع بقاء الصراع.
- لم تنتقل آثار الصراع إلى عدد قليل من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى ومن المتوقع أن تشهد ارتفاعاً في النمو في الفترة القادمة، مدفوعاً بزيادة قوة الطلب وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

## القوقاز وآسيا الوسطى: النشاط الاقتصادي الأقوى من المتوقع سوف يتباطأ في المرحلة القادمة

- ارتفع النمو في عام ٢٠٢٤ إلى ٥,٤٪، متجاوزاً التوقعات (+١ نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات في أكتوبر)، تقوده التداعيات الأقوى من المتوقع من حرب روسيا في أوكرانيا والاستثمار في البنية التحتية. ومع هذا، سوف يتباطأ النمو في عام ٢٠٢٥ (٤,٩٪، +٠,٤ نقطة مئوية) وعلى المدى المتوسط، نتيجة لضعف الطلب العالمي وتراجع في نمو إنتاج الهيدروكربونات، وعودة التداعيات المقترنة بالحرب في أوكرانيا إلى طبيعتها بالتدريج.
- تشير التوقعات إلى أن الطلب المحلي الذي لا يزال قوياً سيرفع التضخم في معظم الاقتصادات في عام ٢٠٢٥، في حين سيظل التضخم أعلى من المستوى المستهدف في عدد قليل من الحالات، قبل أن يتراجع بالتدريج بداية من عام ٢٠٢٦.

## المخاطر الرئيسية

- **عدم اليقين العالمي:** تصاعد عدم اليقين العالمي والاضطرابات التجارية يمكن أن يضعفا الطلب الخارجي، ويسفرا عن تآكل ثقة المستثمرين، وتشديد الأوضاع المالية أكثر مما توقعنا. وإذا استمر الارتفاع الحاد في عدم اليقين على النحو الذي شاهدناه في مطلع عام ٢٠٢٥، يمكنه أن يؤدي إلى انخفاض الناتج بنسبة ٤,٥٪ عن اتجاهه العام الأصلي بعد عامين بالنسبة لمتوسط الاقتصادات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى (الفصل ٢). وانخفاض أسعار النفط يمكن أن يتيح متنفساً للبلدان المستوردة للنفط، لكنه سيزيد من انخفاض هوامش الأمان المالية والخارجية في عدد قليل من البلدان المستوردة للنفط. ويمكن لتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية أن يُفضي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والأوضاع الإنسانية في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات في وقت تشتد فيه الاحتياجات إلى إعادة الإعمار بعد الصراعات.
- **مواطن الضعف الإقليمية:** تصاعد الصراعات، وتكرار الأحداث المناخية المتطرفة، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية بوتيرة أبطأ من المتوقعة، تفرض كلها مخاطر التطورات السلبية على آفاق النمو.

## أهم التوصيات بشأن السياسة:

- وسط ارتفاع أجواء عدم اليقين العالمي، ينبغي تركيز أولويات السياسات على بناء هوامش الأمان المالية والخارجية لتوفير الحماية من أسوأ السيناريوهات.

- **سياسة المالية العامة:** في حالة البلدان التي لا تتمتع بحيز مالي، من شأن المعايير الصحيحة للضبط المالي أن تخفض العجز وتعيد بناء هوامش التصرف في مواجهة الصدمات المستقبلية. وإذا تحققت الصدمات، ينبغي أن تحدد البلدان أولويات الإنفاق لكي توفر دعماً موجهاً بشكل فعال للمالية العامة.
- **السياسات النقدية والمالية:** ينبغي للبلدان التي تواجه ضغوطاً تضخمية أن تحتفظ بموقف حذر على مستوى السياسة النقدية حتى تصبح التوقعات التضخمية ثابتة تماماً. وينبغي المحافظة على/إعادة بناء مستويات كافية من الاحتياطات الدولية، وفي حالة مرونة أسعار الصرف، ينبغي السماح لها بالعمل كأدوات لامتصاص الصدمات. وينبغي تخفيف المخاطر على الاستقرار المالي باستخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية والأطر التنظيمية المعززة.
- **تعزيز الأطر المؤسسية المالية والنقدية** يمكن أن يعزز مصداقية السياسات والقدرة على التنبؤ بها، ويعزز بالتالي فعالية استجابات السياسات على المدى القصير.
- **السعي لتنويع التجارة والتكامل التجاري** عبر المناطق المختلفة يمكن أن يقلل مخاطر التعرض لصدمات عدم اليقين العالمي والإقليمي ويتيح فرصاً أفضل لاقتسام المخاطر.
- **تعزيز وتيرة الإصلاحات الهيكلية** في مجالات الحوكمة والتعليم والتحول الرقمي يمكنه تحسين القدرة التنافسية الدولية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة على تطوير قطاع خاص حيوي وتعزيز إمكانات النمو وتوفير فرص العمل على المدى الطويل.
- **السعي لإيجاد أشكال جديدة من التعاون والتنسيق على المستوى الدولي**، بما في ذلك من خلال المانحين غير التقليديين، سيساعد البلدان على مواجهة الاحتياجات التمويلية الكبيرة لإعادة الإعمار وتوفير الدعم الإنساني، وسط تقلب التمويل الخارجي (بما فيه المساعدة الدولية).

#### الدعم من صندوق النقد الدولي

- أكثر من ٤٩ مليار دولار هي قيمة التمويل الذي قدمه صندوق النقد الدولي للبلدان عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى منذ مطلع عام ٢٠٢٠؛ وقدم ما يزيد على ١٤,٨ مليار دولار منذ بداية عام ٢٠٢٤.
- أكثر من ٣٦٠ مشروع للمساعدة الفنية وتنمية القدرات في ٣١ بلداً بقيمة بلغ مجموعها ٣٢,٦ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

## الفصل الثاني: ركوب الأمواج: بناء القدرة على الصمود في حقبة يشهد فيها عدم اليقين

- ظلت أجواء عدم اليقين التي تكتنف العالم في تصاعد على مدار العقد الماضيين: أطلقت التطورات الأخيرة موجة جديدة منها، فمؤشرات عدم اليقين العالمي ارتفعت واقتربت من أعلى مستويات لها شهدتها فترة بداية جائحة كوفيد-19.
- على المستوى القطري، نجد أن العوامل العالمية والإقليمية مسؤولة عن كثير من الارتفاعات الحادة في عدم اليقين. والعوامل القطرية هي أيضا دوافع رئيسية لعدم اليقين على المستوى المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وتشمل هذه العوامل القطرية الصدمات من عدم الاستقرار السياسي والصراعات وقضايا المناخ وتغشي الأمراض.
  - **أهم الاستنتاجات:** العوامل الإقليمية المشتركة تمثل دوافع ذات أهمية خاصة وراء عدم اليقين في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.
  - **أهم الاستنتاجات:** في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، للصدمات الناجمة عن الصراعات دور كبير في تباين أجواء عدم اليقين على المستوى المحلي.
- يؤدي عدم اليقين إلى تأثيرات اقتصادية سلبية كبيرة وطويلة الأمد: حدوث ارتفاع حاد دائم في عدم اليقين يدفع النشاط الاقتصادي إلى مستويات أدنى من اتجاهه العام قبل الصدمة، من خلال إضعاف الاستهلاك والاستثمار.
  - **أهم الاستنتاجات:** في متوسط اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، تؤدي **صدمة عدم اليقين العالمي** إلى خسائر في الناتج الحقيقي بنحو ٢,٥٪ بعد الصدمة بعامين. وإذا كان الارتفاع الحاد في عدم اليقين الذي بدأ في أوائل عام ٢٠٢٥ سيستمر، قد ترتفع خسائر الناتج الحقيقي وتصل إلى ٤,٥٪ بعد عامين.
  - **أهم الاستنتاجات:** في حالة الاقتصاد المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، تؤدي **صدمة عدم اليقين المحلية العادية** إلى خسائر في الناتج الحقيقي تبلغ نحو ٠,٧٪ بعد الصدمة بعامين، أي حوالي ضعف حجم الآثار السلبية التي يشهدها الاقتصاد المتوسط في أي منطقة أخرى. ويعكس ذلك في جانب منه ارتفاع متوسط مواطن الضعف الاقتصادية الكلية الموجودة مسبقا بما فيها ارتفاع الدين العام وضعف المؤسسات، التي تؤدي إلى تضخيم هذه الآثار السلبية.
- يمكن لصناع السياسات تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة صدمات عدم اليقين من خلال تعزيز هوامش التصرف من خلال السياسات وتحسين أطر السياسات الاقتصادية الكلية والأطر المؤسسية. فمواطن الضعف الاقتصادي الكلي الموجودة مسبقا (بما فيها ارتفاع الديون وضعف المؤسسات) تقضي إلى تضخيم الآثار السلبية لعدم اليقين.
  - ينبغي التركيز بشكل أكبر على سياسات مثل تعزيز مراكز المالية العامة وتراكم الاحتياطات الدولية للمساعدة على موازنة الصدمات المعاكسة مستقبلا.
  - تعزيز الأطر الاقتصادية الكلية (المالية العامة والنقدية) وتقوية الحوكمة والمؤسسات لزيادة مصداقية السياسات والقدرة على التنبؤ بها يمكن أن يؤدي إلى زيادة الثقة ودعم بيئة أكثر استقرارا يمكن التنبؤ بها، وتخفيف تأثير عدم اليقين.
  - من أجل تخفيف حدة آثار صدمات الصراع والمناخ والصحة، ينبغي للبلدان أن تعطي الأولوية للتأهب من خلال تعزيز الأمن، وتنفيذ استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وتقوية نظمها الصحية.